ابن مالك بقوله الا ثم انتقل الى بيان التام غير الموجب فقال **وإذا كان الكلام منفيا تاما جاز فيه البدل و**
النصب يعني ان المستثنى يجوز فيه اذا كان المستثنى من جنس المستثنى منه مشتملا على نفي او
شبهه فانه يجوز فيه وجهان الاتباع للمستثنى منه رفعا ونصبا وجرا على انه بدل بعض من كل والنصب على
الاستثناء والوجه الاول هو الارجح عند البصريين والثاني عربي جيد ومثال المشتمل على النفي رفعا و
نصبا بقوله **ما قام احد الا زيدٌ** بالرفع على البدل **والا زيدًا** بالنصب على الاستثناء وتقول ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدل والا زيدا بالنصب على الاستثناء وحيث اعرب بالاتباع فالعامل فيه عامل المبدل
منه لفظا لا الا [illegible] كمثال المولف رحمه الله تعالى الا زيد منهم ومنه قوله تعالى ما فعلوه الا قليل
منهم قرا ابن عامر بنصب اللام والباقون برفعها ومثال شبه النفي قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
قرا ابن كثير وابو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وانما وجب التفريع تحقيقا لان المستثنى تقدم الا ان لا يكون
من جنس المستثنى منه [illegible] ان يتسلط العامل على المستثنى او لا فان لم يتسلط وجب
النصب اتفاقا نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص اذ لا يقال زاد النقص وان صح وجب النصب عند الحجازيين
واستدلوا بقوله تعالى على النصب في قوله تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن ورجح عند التميميين
واستدلوا على جواز الرفع في قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وبرفع الا اتباع في الآية
شاذة **تنبيه** ما ذكرناه في المستثنى تحقيقا وتقديرا محله ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى
منه كما مثلنا فان تقدم وجب نصبه وامتنع اتباعه نحو ما قام الا زيدا القوم وما قام الا حمارا احد لان التابع
لا يتقدم على متبوعه ولما انهى الكلام على المستثنى بالا من مذكور في الكلام انتقل يبين المستثنى
بها من غير مذكور في الكلام فقال **وان كان الكلام ناقصا كان على حسب العوامل** يعني ان المستثنى بها
اذا كان في كلام ناقص اي لم يذكر فيه المستثنى منه مشتملا على نفي او شبهه فانه يكون على حسب العوامل
فان اقتضى نصبه انتصب او رفعه ارتفع او جره انجر ويسمى هذا الاستثناء مفرغا لتفريغ ما قبل الا وهو
العامل للعمل فيما بعدها وهو المستثنى وحينئذ يكون الا من حيث اللفظ وجودها كعدمها واما من حيث
المعنى فلها فائدة زائدة تحقيقا تنبيها على هذا الاستثناء لا يكون الا متصلا ومشتملا على نفي او شبهه
تنبيها على انه لا يكون في كلام موجب وهذا زائد من تمثيل المصنف رحمه الله بقوله **نحو ما قام الا زيد وما**
ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد ومنه قوله تعالى وما محمد الا رسول ومثال شبه النفي نحو ولا تقولوا على الله الا
الحق ولا تستعينوا [illegible] نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون **فان قلت** ما تصنع في قوله تعالى ويابى الله الا ان
يتم نوره من جهة انه استثناء مفرغ ولم يتقدمه نفي **قلت** الجواب انه لم يوجد لفظا لكن وجد معنى وهو كاف اذ
معنى يابى لا يريد والله اعلم ولما انهى الكلام على المستثنى بالا اخذ يتكلم على المستثنى بغير وسوى
فقال **والمستثنى بغير وسوى** الخ لا شك ان المستثنى بهما مجرور دائما لانه مضاف اليه وكل مضاف اليه
مجرور لفظا ومحلا ونقل الكلام في اعرابهما بانفسهما اما غير فانها تعرب بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام
فيجب نصبها في الكلام التام الموجب اتفاقا نحو قام القوم غير زيد كما تقول قام القوم الا زيدا ويجوز الابدال والـ
نصب في الكلام التام الغير الموجب نحو ما قام القوم غير زيد كما تقول ما قام القوم الا زيدٌ والا زيدا ويكون على حسب
العوامل اذا كان الكلام ناقصا نقول ما قام غير زيد بالرفع وما رايت غير زيد بالنصب وما مررت بغير زيد بالخفض
كما تقول ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد **تنبيه** غير في غير النفي منصوبة
على الحال [illegible] على ما اختاره [illegible] واما سوى فهي كغير معنى واعرابا على ما اختاره ابن مالك ومذهب سيبويه
والجمهور انه ظرف لا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
ثم انتقل يبين حكم المستثنى ببقية الادوات التي ذكرها فقال **والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز**
نصبه وجره اما النصب فهو مبني على انها افعال وهذا المنصوب مفعول لها وفاعلها ضمير مستتر وجوبا

مستتر وجوبا عائد على اسم الفاعل المفهوم من الكلام السابق عليها او على البعض المفهوم من الاسم فاذا
قلت مثلا قام القوم عدا زيدا فتقديره عدا هو اي البعض او القائم واما الجر فهو مبني على انها حروف و
هو قليل لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهد الجر قوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا عدا الشمطاء والـ
طفل الصغير ويتعين الوجه الاول اذا تقدمت ما على خلا وعدا لتعين الفعلية حينئذ لان ما المصدرية لا يليها
الا الفعل والفعل لا يعمل الجر مثال ذلك قوله الا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله تمل الندامى ما عداني
فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع واما حاشا فلا يتقدمها ما فلا يتحتم النصب بها بل يجوز فيه الوجهان
عند سيبويه واما هو فلا يجيز بها الا الجر وسمع غيره النصب كقولهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان
وابا الاصبغ ولعل المصنف رحمه الله انما ترك التمثيل بها اشارة لقول سيبويه والله اعلم هذا اخر الكلام على
ما ذكره المصنف رحمه الله من ادوات الاستثناء واما ما لم يذكره فاثنان كما تقدم التنبيه عليه وهما ليس ولا يكون
وهما فعلان ولنذكرهما تتميما للفائدة فنقول يجب نصب المستثنى بهما لانه خبرهما واسمهما ضمير واجب
الاستتار عائد على اسم الفاعل او البعض المفهوم من الكلام مثال ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر ونحو اتوني لا يكون زيدا ثم انتقل الى باب لا النافية للجنس المنصوب اسمها
[illegible] وعقبه بالمستثنى لما بينهما من المناسبة وهو كون كل منهما معمولا لحرف في الجملة فقال **باب**
لا اعلم ان لا العاملة على قسمين عاملة عمل ليس ولم يذكرها المصنف رحمه الله وقد ذكرناها في المرفوعات وعاملة
عمل ان وهي التي عقد لها المصنف رحمه الله هذا الباب فقال **اعلم ان لا تنصب النكرات بغير تنوين اذا با**
شرت النكرة ولم تتكرر لا فاشترط في عملها العمل المذكور يعني وجوبا ثلاثة شروط ان يكون اسمها نكرة متصلا
بها وان لا تتكرر لا فلو كان معرفة او نكرة منفصلا منها وجب اهمالها وتكرارها فيرتفع ما بعدها بالابتداء نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وان تكررت لا وانفصلت لم يتعين النصب بل يجوز
هو وغيره وقد صرح بمفهوم الشرط الثاني بقوله **فان لم تباشرها وجب الرفع ووجب تكرار لا نحو لا في الدار رجل**
ولا امراة وصرح بمفهوم الشرط الثالث بقوله **وان تكررت** يعني وانفصلت بالاسم بدليل التمثيل **جاز اعمالها** اي
اعمال لا عمل ان فتبنى النكرة معها على الفتح **والغاؤها** اي اهمالها فترفع النكرة المعطوفة والمعطوف
عليها على انهما مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفي او على اعمال لا عمل ليس وقد مثل للاعمال بقوله
نحو لا رجل في الدار ولا امراة ومثل للالغاء بقوله **وان شئت قلت لا رجلٌ في الدار ولا امراةٌ** وفي قوله وان شئت
اشارة الى ان الاول هو الاصل ومثالهما قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة قرا ابن كثير وابو عمرو بفتح الاسمين والباقون
برفعهما ويجوز في هذا المثال ايضا ثلاثة اوجه غير التي ذكرها المصنف اولها فتح الاسم الاول على انه اسم لا
ورفع الثاني على انه مبتدا محذوف الخبر او معطوف على لا مع اسمها لانهما في موضع رفع بالابتداء او على اعمال لا عمل
ليس ثانيها عكسه على ان الاول مبتدا او اعمال لا عمل ليس والثاني مبني مع لا ثالثها فتح الاول ونصب الثاني
على ان الاسم الاول مع لا الاولى والثاني معطوف على موضع اسمها ولا الثانية زائدة للتاكيد ولا يجوز نصب الثاني
ورفع الاول لان لا الثانية ان اعملت وجب في الاسم بعدها البناء على الفتح لانه مفرد وان لم تعملها
وجب فيه الرفع لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا وبقي لعمل لا عمل ان وجوبا شروط اخر [illegible]
تمثيله وهو ان لا يكون [illegible] وان يكون النفي بها للجنس على سبيل التنصيص وان لا يدخل عليها جار [illegible]
بما [illegible] هذه الشروط والله اعلم **تنبيهان** الاول قال بعض الشراح [illegible] قوله ان لا تنصب
النكرات ان اسمها معرب [illegible] تنوينه وانه منصوب نصبا صحيحا [illegible] وهو مذهب بعض النحاة
والجمهور من النحاة على انه اذا كان مفردا فهو مبني مركب مع لا النافية **قلت** وعليه مشى ابن الحاجب وابن
مالك ويمكن حمل كلام المولف عليه بان يقال المفرد وان كان مبنيا فهو منصوب محلا فقوله المنصوب يصدق على
ما هو منصوب لفظا وهو المضاف والمشبه به وعلى ما هو منصوب محلا وهو المفرد والله اعلم والمراد بالـ

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)